٥- أن هـذه الحجة الوقفية قد تميزت بعض عناصرها بالخصوصية، ومن ذلك ما ورد من بيان تفصيلي حول سـقي العين الموقوفة، وما ارتبط باعتماد تسـجيلها بعد مضي تسـعين يوماً في حال عدم الاعتـراض المعتبر، كما أنها خلت من أي ديباجـة أو إقرار بالوقف أو تكريم للواقـف كما هو الحال في الوثائق العثمانية التي تم استعراض عناصر نموذج منها في الفصل الأول من هذه الدراسة.

ثانيًا: تحليل مضمون الحجة الوقفية في علاقاتها بالسـياقات الاجتماعية والاقتصادية للفترة التاريخية ذات الصلة

مما سبق يتضح أن العين الموقوفة هي عبارة عن محصول مزرعة نخيل، وأن الموقوف عليه قد تمثل بثلاثة مسـاجد موجودة في مدينة المحرق في تلك الفترة، وهذا ما يعني أن المجتمع البحريني وفق ما تعكسه السياقات الاقتصادية والاجتماعية للفترة التاريخية التي تم فيها إنشاء الحجة الوقفية كان مجتمعًا تقليديًا، حيث كان المجتمع البحريني يعيش حيـاة تقليدية يعتمد فيها على البحر والزراعة والتجارة، ويكثر فيها كسـائر مجتمعات الخليـج الكتاتيب التي كان يتلقـى فيها الأطفال القرآن الكريم، وكانت حياة المجتمع في تلك الفترة تغلب عليها البساطة، وتسير بمستويات بطيئة من التغيير والانفتاح.

ونظرًا لهذه الطبيعة التي اتسـم بها المجتمع البحريني في تلك الفترة، فقد سـادت فيه سياسة البيت الكبير، حيث لم يكن كل فرد مستقلاً بذاته من ناحية السكن والمعيشة اليوميـة إلا القليل من الناس، بل كان أفراد العائلة يسـكنون في منزل واحد كالوالدين والأبناء ذكورًا وإناثًا، كما كانت العمّات والخالات يوجدون في البيت كذلك، وذلك ما عدا البنات اللواتي إذا كبرن وتزوجن من رجل غريب وليس من أبناء عمومتهنّ، فإنهن عندئذ يتبعن أزواجهنّ إلى بيوتهم الخاصة بهم، سواء أكان ذلك البيت مبنياً من الحجارة أم من سعف النخيل، وقد عاش كل إنسان على قدر مستواه المادي في تلك الفترة[1].

(١) مـن وحي الأيام، القحطاني – سـكينة محمـد، ط١، ١٩٩٤م، المطبعة الحكومية، مدينة عيسـى – البحرين، ص ١٣١.

وقد كان الأجداد في تلك الحقبة التاريخية بما يملكونه من وسائل تقليدية للسفر يستفيدون من أسفارهم في التجارة الرائجة، والأرباح الطائلة التي يجنونها من ذلك، هذا بالإضافة إلى السياحة للتمتع بالمناظر الجميلة الخلابة التي لم يجدوا مثلها في البحرين[1]، وضمن هذه الحدود كان سفرهم وارتحالهم، وقد كانت البساطة تفرضها عليهم ظروف الحياة الصعبة في تلك الفترة.

أما بالنسبة للتعليم في تلك الفترة، والذي من دون شك كانت له انعكاساته على المساقات الاقتصادية والاجتماعية، فإن الخط الذي كتبت به هذه الوثيقة تقرر بأن أبناء البحرين في تلك الفترة كانوا حريصين على طلب العلم، حتى إن البعض منهم كانوا يتعلمون كتابة الخط في الأسـواق عند بعض الرجال المعلمين مقابل أجر زهيد، وقد واصلوا الدراسـة والكتابة حتى تم افتتاح أول مدرسة نظامية في العام ١٩١٩م، وهي مدرسة الهداية الخليفية للبنين، لتفتح بعدها بتسع سنوات عام ١٩٢٨م مدرسة خديجة الكبرى للبنات[2].

وكما كانت الحياة السائدة في تلك الفترة في مجملها وتفصيلها تقليدية وبدائية، فإن المهن التي تولـدت منها كانت هي الأخرى تقليدية وبدائية، حيث كان العمل من أجل التكسـب في غالبه يمارس من قبل رجال المجتمع، وكان النسوة يمارسن أعمالاً حصرية كالمطوّعة وبعض الأعمال التي تتصل بالخياطة وغيرها.

لقد فرضت ظروف الحياة في تلك الفترة بتعاليمها ومفاهيمها وثقافتها، وعاداتها وتقاليدها تلك الصورة التي كانت عليها، ولكن ما إن تغيرت معالم الحياة عن صورتها بفضل العديد من المؤثرات، حتى أخذت صورة الحياة تظهر لها ملامح جديدة بمختلف جوانبها شـيئًا فشيئًا، وذلك حتى اندثر بعضها وأصبح تراثاً للأجداد يعتز به الأبناء، وبلغ بالآخر منها إن بقي إما بصورة تختلف عما سبق، وإما على حاله كما كان.

---

(١) المرجع السابق، ص ٩.

(٢) من تراث البحرين الشعبي، علي المدني وكريم العريض، مطبعة سميا، بيروت – لبنان، ص ٨٥.

وبذلك فإن ما يتضح من خلال هذه الحجة الوقفية التي تم تسجيلها بناء على طلب دائرة الأوقاف السنية بحكومة البحرين آنذاك في العام ١٣٦٠هـ، وبموجب الإعلان الصادر في العام ١٣٤٦هـ كما سبقت الإشارة، أن تاريخ تأسيس أول إدارة رسمية للأوقاف في مملكة البحرين هو تاريخ صدور هذا الإعلان (١٣٤٦هـ - ١٩٢٦م)، حيث يعتبر هذا التاريخ بداية لتوثيق الأوقاف رسميًا في البحرين، كما كان تسجيل الأوقاف يتم وفق آلية معينة سبقت الإشارة إليها في الفصل الأول، هذا بالإضافة إلى أن أغلب الأعيان الموقوفة في البحرين في تلك الفترة - كما سبقت الإشارة - كانت تقتصر على العقارات (مثل: الأراضي الزراعية، والمساجد ومصائد الأسماك)، وهي تدل على الثروات الموجودة بالبحرين في تلك الفترة.

ثالثًا: دور المؤسسات الوقفية في توثيق الأوقاف وإدارتها في تلك الفترة وحتى الوقت الراهن:

إن مما ينبغي تأكيده بيانًا للدور الذي لعبته المؤسسات الوقفية في تلك الفترة أنه على الرغم من أن تبني التسجيل والإدارة للأعيان الموقوفة يعتبر خطوة إيجابية لحفظ الوقفيات من عبث العابثين وضمان وصول ريعها للمستفيدين المستحقين، إلا أن عملية تسجيل الوقف كانت تسير ببطء، لا سيما أن دور إدارة الأوقاف لم يكن يقتصر على تسجيل الأوقاف فقط، بل تولوا توزيع ريعها للأغراض الدينية، (مثل: صيانة المساجد، مساعدة الحجاج الفقراء، تجهيز الأموات، مساعدة المدرسين القائمين على تعليم علوم الدين وصرف رواتب أئمة المساجد والمؤذنين)، وقد كانت هذه المساعدات تدفع إما نقدًا أو بتخصيص نسبة من ثمار أحد المزارع الموقوفة.

وبالنظر إلى إدارة الأوقاف الجعفرية في تلك الفترة فإنه يتضح أنها كانت تدار من قبل وجهاء الجعفرية تحت رئاسة سيد أحمد سيد علوي، واقتصر دور القضاة على القضاء على مشاكل الوقف، أما إدارة واستثمار الأوقاف فكانت من اختصاص